الأمم المتحدة

A/57/291

الجمعية العامة

Distr.: General
9 August 2002
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والخمسين

البند ١١١ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

مسائل حقوق الإنسان: تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

حالة الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم

تقرير الأمين العام**

١ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ١٥٨/٤٥، المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وفتحت باب التوقيع والتصديق عليها والانضمام إليها، ودعت الدول الأعضاء إلى النظر في التوقيع على تلك الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها على سبيل الأولوية.

٢ - وأهابت الجمعية العامة في قرارها ١٤٥/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بالدول الأعضاء، النظر في التوقيع على الاتفاقية والتصديق عليها أو الانضمام إليها كمسألة ذات أولوية؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم جميع التسهيلات والمساعدات الضرورية للترويج للاتفاقية من خلال الحملة الإعلامية العالمية عن حقوق الإنسان وبرنامج الخدمات الاستشارية في مجال حقوق الإنسان؛ ورحبت بالحملة العالمية لإدخال الاتفاقية حيز النفاذ، ودعت جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تكثيف جهودها بغرض نشر المعلومات المتعلقة بالاتفاقية وتعزيز إدراك أهميتها؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا مستكملا عن حالة الاتفاقية في دورتها السابعة والخمسين.

٣ - حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، بلغ عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم أو انضمت إليها ١٩ دولة هي: أذربيجان، إكوادور، أوروغواي، أوغندا، بليز، البوسنة

* A/57/150.

** قدم هذا التقرير في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٢ حتى يمكن إدراج أكبر قدر ممكن من المعلومات المستكملة.

180902 170902 02-52177 (A)
0252177

والهرسك، بوليفيا، الرأس الأخضر، سري لانكا، السنغال، سيشيل، طاجيكستان، غانا، غينيا، الفلبين، كولومبيا، مصر، المغرب، المكسيك. وفضلا عن ذلك وقّعت على الاتفاقية ١١ دولة هي: باراغواي، بنغلاديش، بوركينا فاسو، تركيا، توغو، جزر القمر، سان تومي وبرينسيبي، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، غينيا - بيساو. وستدخل الاتفاقية حيز النفاذ بعد التصديق عليها أو الانضمام إليها من جانب ٢٠ دولة على الأقل. لذلك، هناك حاجة إلى تصديق أو انضمام دولة واحدة فقط لتدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

٤ - ويعتبر الترويج للمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها هذه الاتفاقية، إحدى الأولويات المستمرة لدى الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. وبيّن الأمين العام، في تقريره المقدم إلى جمعية الأمم المتحدة للألفية (A/54/2000) أن اتساع نطاق سيادة القانون كان الأساس لقدر كبير من التقدم الاجتماعي الذي أحرز في الألفية السابقة إلا أنه ظل مشروعا غير مكتمل، وبخاصة على المستوى الدولي وأن توقيع جميع البلدان على المعاهدات والاتفاقيات الدولية من شأنه أن يعزز دعم سيادة القانون. وجرى احتفال للتوقيع/التصديق على المعاهدات على التوازي مع انعقاد جمعية الأمم المتحدة للألفية، حيث اتخذت ٨٤ دولة ٢٧٣ إجراء يتعلق بالمعاهدات. وشجع تأكيد الدول من جديد على التزامها بسيادة القانون على الصعيد الدولي، تنظيم مناسبة أخرى تتعلق بالمعاهدات في عام ٢٠٠١ ركزت على حقوق المرأة والطفل. واجتذبت هذه المناسبة ٦١ دولة شاركت في اتخاذ ١٣٥ إجراء يتعلق بالمعاهدات المتعلقة بحقوق المرأة والطفل. وكانت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ضمن الـ ٢٣ معاهدة رئيسية التي دعيت الدول، إلى إيلاء اهتمام خاص لها. وفي عام ٢٠٠٢، عُقدت مناسبة أخرى تتعلق بالمعاهدات وتركز على التنمية المستدامة بالتزامن مع مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. وكانت الاتفاقية واحدة من ٢٥ معاهدة رئيسية دعيت الدول إلى إيلاء اهتمام خاص لها.

٥ - وجرى أيضا التأكيد على أهمية التصديق على الاتفاقية على الصعيد الإقليمي. وحثت الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية في قرارها AG/RES.1775 (XXXI-0/01) المؤرخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠١ المعنون ''حقوق الإنسان لجميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم'' الدول الأعضاء في المنظمة على النظر في التوقيع على الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان وغيرها من صكوك المنظمة، فضلا عن الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، أو التصديق عليها، أو الانضمام إليها.

٦ - وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، اليوم الدولي للمهاجرين، دعا الأمين العام جميع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بذلك، بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها وحث الحكومات والمجتمع المدني على السواء بالعمل وفق توصيات المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقد حث المؤتمر العالمي تلك الدول التي لم تقم بعد بذلك، بالنظر في التوقيع والتصديق على بعض الصكوك أو الانضمام إليها من بينها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٧ - وفي إطار البرنامج المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعني بتعزيز حقوق الإنسان، عقدت في جزر مارشال، في الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠٠١ حلقة عمل دون إقليمية، وأخرى في فيجي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لمجموعة من دول المحيط الهادئ الجزرية. واستهدفت حلقات العمل زيادة فهم

الأحكام الرئيسية للمعاهدة ودراسة آثار التصديق عليها وإبلاغ الحكومات بأنواع المساعدة التي توفرها لها الأمم المتحدة إذا ما رغبت في المضي في التصديق. واتفاقية حقوق المهاجرين هي إحدى المعاهدات السبع التي تشملها حلقات العمل هذه.

٨ - كذلك، واصلت اللجنة التوجيهية الدولية للحملة العالمية للتصديق على اتفاقية حقوق المهاجرين التي شكلت في آذار/مارس ١٩٩٨ لغرض إعداد حملة عالمية للترويج للتصديق على الاتفاقية وإدخالها حيز النفاذ وللوصول بها إلى الجمهور للاضطلاع بأنشطتها. وواصل مكتب المفوضية المشاركة في المبادرة ودعمها. وأثناء انعقاد الدورة الثامنة والخمسين للجنة حقوق الإنسان التي عقدت في الفترة من ٢٨ آذار/مارس إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، نظمت اللجنة التوجيهية والمكتب مناقشة جماعية هدفت إلى الترويج للتصديق على الاتفاقية. وكان من بين المتحدثين المفوضة السامية وممثلين من منظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين وعدة ممثلين للمنظمات غير الحكومية. وكررت المفوضة السامية، في بيانها الاستهلالي تأكيدها أن المناقشة عقدت لتوجيه الانتباه إلى الحاجة إلى التصديق على الاتفاقية. وأشارت، على نحو خاص، إلى أن ''تدفقات الهجرة زادت في جميع أنحاء العالم، ولذلك أصبحت الحاجة إلى نظام حماية جديد لحقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين أكثر إلحاحا من أي وقت مضى وأن الاتفاقية ستبدأ فصلا جديدا في تاريخ الجهود المبذولة لترسيخ حقوق العمال المهاجرين في القانون الدولي وضمان حماية هذه الحقوق واحترامها''.

٩ - وواصلت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمهاجرين في إطار الولاية الموكولة لها من لجنة حقوق الإنسان الترويج للانضمام إلى الاتفاقية. وواصلت المقررة الخاصة تسليط الضوء على أهمية التصديق على الاتفاقية لتوفير الحماية الكاملة والفعالة لحقوق الإنسان للمهاجرين.

١٠ - وأخيرا، واصلت الأمانة العامة بذل الجهود من خلال برنامج الخدمات الاستشارية في ميدان حقوق الإنسان، لإقامة حوار مع الدول التي لم تنضم إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.